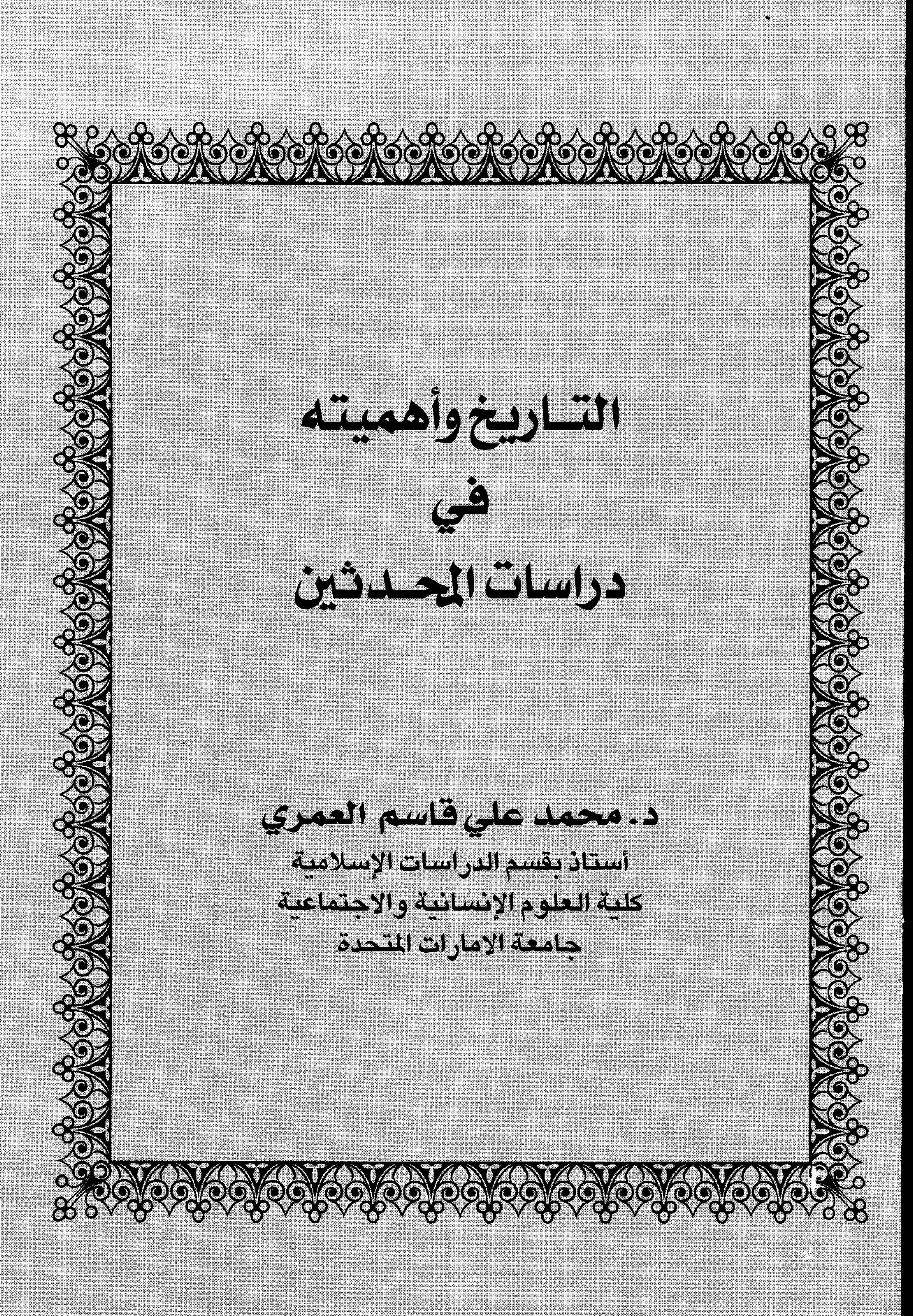


التــاريخ وأهميته
في
دراسات المحــدثين

د. محمد علي قاسم العمري

أستاذ بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الامارات المتحدة

تقـــديم

الوقت هو كل شيء ، وبه تقدّر الحياة بلحظاتها وإنجازاتها ، وهو الشاهد المستوعب لكل حدث ، حيث يترافق تماماً مع كل حركة و سكنة في هذا الوجود ، وشاء الله أن يكون هذا الوقت مقسّماً على نحو عجيب ، يتوافق مع بدايات وأحوال وتغيرات مخلوقاته ، فهناك القرون ، والسنون ، والشهور ، والأسابيع ، والساعات ، والدقائق واللحظات ، وما هو أعظم من ذلك وأدق ، أدركناه أم لم ندركه ، فالوقت سجل حافل بأحداث هذا الكون بكل ما فيه.

اقتضت حكمة الله تعالى أن يرتبط خلق الإنسان بمراحله المختلفة ، وأعماله في حياته ، ونهايته ومآله بالوقت ، فولادته موقوتة ، وسن تكليفه موقوت ، وأعماله التي ستحدد المصير موقوتة ، وكثير من عباداته موقوتة ، وكذا ليله ونهاره ، وما يمر به من أحداث على اختلاف أسبابها وآثارها، ونهايته أيضاً هي موقوتة ، بل إن سعادته وشقاوته في الآخرة منوطة بديمومة واستمرارية هذا الوقت ، فالوقت كالسيف ، وهو غير محايد ، وربما كان عدوّاً لدوداً ، ولذا صدق من قال : إن لم تقطعه قطعك، فكم من ميت لم يقدّر قيمة الوقت ، ولم يعرف كبير أهميته ، وصدق الله إذ قال : (وجعلنا الليل والنهار آيتين ، فمحونا آية الليل ، وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلاً من ربكم ، ولتعلموا عدد السنين والحساب ، وكل شيء فصلناه تفصيلا) (١) .

لم تغب هذه المعاني عن بال ذوي الحجى ، فحاولوا الربط ما أمكن بين الإنسان وهذا الزمان ، وصار عندهم ما يعرف بعلم التاريخ الذي يبحث فيه عن الوقائع والأحداث من حيث التعيين والتوقيت ، وعلى نحو من الشمول بحيث يستوعب كل ما بمقدور الإنسان إدراكه ، وصار في اصطلاح القوم هو التعريف بالوقت الذي تضبط فيه الأحوال من مولد ، ووفاة ، وصحة ومرض ، وما أشبه ذلك مما مرجعه الفحص عن الأحوال ابتداء وانتهاء (٢).

١- سورة الإسراء . آية رقم (١٢) .
٢- م- السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ٧

كان أهل الحديث ممن اعتنوا بالوقت أشد العناية ، لما له من كبير الأثر في ميدان دراساتهم وأبحاثهم ، وخاصة ماله ارتباط بالمنهج الذي اعتمدوه في توثيق ، وخدمة نصوص السنة باعتبارها علم نقلي تناقلته الأجيال على مر الزمن ، مما اقتضى معرفة أحوال هؤلاء النقلة على نحو لا خفاء فيه ، وكان للوقت والتوقيت في ذلك إسهامات جليلة ، ودور واضح في تفعيل هذه المعرفة ، وتمكين خدمة السنة من بلوغ هذه الغاية ، فكان راوي الحديث محور البحث على اختلاف مراحل حياته ، من مولده حتى وفاته، باستعراض كل ما يلزم من باقي شئون حياته الأخرى ، مع توقيت موثق لكل ذلك على نحو لا وجود له في دراسات الآخرين، إضافة إلى مجال السبق في هذا الميدان، إذ لم تكن هذه الأمور تشغل بال الباحثين في القرون الأولى ، في وقت كانت هي الشغل الشاغل لأهل الحديث ، وعلى هذا النحو من الدقة ووضوح الرؤية ، ولهذا وددت أن أتناول دور التاريخ وإسهاماته في مجال البحث العلمي في دراسات المحدثين ، وأهميته في تناول قضاياهم، على أمل أن أوفق بحول الله تعالى وقوته.

وقبل الشروع في هذا ، أود أن أشير إلى أن البحث في هذا الموضوع على درجة من السعة بحيث يصعب حصره في دراسة مختصرة كهذه ، لكني مع ذلك سأحاول تناول المسائل ذات البال دون غيرها ، وفي إطار الحاجة لها في ميدان القبول والرد للأحاديث على وجه التحديد . وعليه فإن البحث سيتناول باختصار كلاً من الجوانب الآتية :

١- أولاً : مقومات قبول الأحاديث عند أصحاب الشأن.

٢- ثانياً : أهمية التاريخ في مجال الكشف عن اتصال الأسانيد.

٣- ثالثاً : أهمية التاريخ في مجال البحث عن أهلية الرواة.

٤- رابعاً : أهمية التاريخ وتوظيفه في مجال توثيق وخدمة المتون.

مقومات قبول الأحاديث عند المحدثين

شغل الحديث ومروياته بال علماء هذه الأمة قروناً طويلة من الزمن ، والحديث جدير بكل هذا القدر من العناية والرعاية ، فتكاثفت الجهود وتنوعت ، وكان من ثمار ذلك وضع القواعد والأسس التي يمكن على أساسها قبول الحديث ، واعتباره دليلاً شرعياً، أو رده حيث لم يتوفر فيه ما يلزم من معايير القبول تلك.

والحق أن تلك القواعد قد اتسمت بالشمول والموضوعية ، والصلاحية التامة ، إضافة إلى ما تتمتع به من حس الاحتياط والحذر على نحو تصعب فيه المجازفة ، أو الخروج بنتائج غير موفقة ... ولهذا فانك لا تكاد تجد اثنين من أئمة هذا الشأن قد اتفقا على توثيق ضعيف ، أو تضعيف ثقة(٣) وهو ما ينعكس بالضرورة على الحكم على الأحاديث، وأحسب أن توفيق الله سبحانه كان له كل الأثر في الوصول إلى هذه الغاية، حيث ترافق ذلك مع جهود المخلصين الذين كان البحث عن مراد الله تعالى ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم هو شغلهم الشاغل ، فهيأ الله سبحانه الأسباب ، وقيّض لهذا الحديث من يحفظه ، ولم يمض وقت طويل حتى تكشفت تلك الجهود عن علم قائم بذاته، له منهجية وغاياته ، وإن كان الحديث النبوي ابتداء هو غايته،وهو ما يعرف بعلم مصطلح الحديث ، أو علم الحديث دراية.

قسّم العلماء الحديث بناء على معطيات هذا العلم الجديد إلى تقسيمات كثيرة، وباعتبارات كثيرة أيضاً ، حتى بلغت عند بعضهم نحواً من ثلاث

٣- المصدر السابق ص ١٦٨ .

وتسعين علماً(٤)، منها ما يتعلق بالمتون، والأكثر تعلق بالأسانيد، وكان من تلك التقسيمات أنواع الحديث من حيث القبول أو الرد.

وظاهر الطرح يفيد أن الحديث بهذا الاعتبار قسمان، مقبول، أي يصلح للاحتجاج، ويندرج تحته الصحيح والحسن، وغير مقبول ويندرج تحته الضعيف على اختلاف أسباب ضعفه وقوة بعضها أحياناً. لكن ما هي المعايير التي أخذت بالحسبان للحكم بقبول الحديث أو رده ؟

إن هذه المعايير تمثلت في شروط خمسة هي : اتصال السند، وعدالة وضبط الرواة، ونفي كل من الشذوذ أو العلة من الحديث في سنده أو متنه(٥)، فكل حديث توافرت فيه هذه المعايير قُبِلَ وإلا فلا، وكلما كانت هذه المعايير في أحسن أحوالها كلما كان الحديث أعلى في مراتب القبول هذه، وعلى هذا الأساس قُدِّمَ الصحيح على الحسن، ثم قسموا الصحيح إلى مراتب، والحسن كذلك تبعاً لدرجة تمكن الحديث من شروط القبول هذه.

وهذان النوعان في الجملة هما مدار الأحكام الشرعية، وقل من العلماء من احتج - بالضعيف - وهو ما فقد واحداً من الشروط السابقة أو أكثر - باستثناء ما نسب إلى الإمام أحمد في قلة قليلة، حيث ذهبوا إلى العمل بالضعيف في الأحكام الشرعية (٦) ولسنا هنا بصدد مناقشة هذا الأمر ولا بيان دوافعه، لكن هذا الضعيف من رواية من لم يجمع على تركه ... على أن هناك أحاديث قد ضعفت، ولم تتوافر فيها الشروط المذكورة، ومع ذلك عمل بها العلماء كلهم أو جلهم، رغم الحكم بضعفها ظاهراً كحديث : « إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث » فهذا الحديث ضعيف، ولم يثبته أهل الحديث كما قال الإمام الشافعي

(٤) كذا ذكرها بموضوعاتها الامام السيوطي في تدريب الراوي.
(٥) ابن الصلاح. المقدمة ص ١٥١.
(٦) السخاوي. فتح المغيث ١/ ٢٦٩.

رحمه الله ، لكنه مع ضعفه عملوا به في مسألة شرعية غاية في الأهمية ، بل جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوالدين ، بمعنى أنهم نزلوه منزلة المتواتر، لدرجة أنهم نسخوا به المقطوع به (٧) .

وهذا الأمر لا يخص هذا الحديث وحسب ، بل إن هناك أحاديث أخر ، ليس هذا هو موضع ذكرها ، والقصد من هذا أن عمل الأمة يعد أهم الاعتبارات التي تدفع إلى القول بحجية الحديث ، وإن بدا في الظاهر ضعيفاً من حيث معطيات علم الحديث دراية ، إذ لا يمكن تصور أن الأمة تعمل بحديث لا يكون في الواقع من كلامه عليه الصلاة والسلام ، وكيف وهذه الأمة معصومة من الاجتماع على الضلالة ، وكلام الإمام السخاوي بدا واضحاً في هذا المعنى ، وهو متجه.

٧- المصدر السابق ١/٢٦٨ .

التاريخ وأهميته في مجال الكشف عن اتصال الأسـانيد

إن أهم ما تميزت به شريعة الإسلام هو الحفظ والبقاء ، إذ لم تمتد لها يد العبث كما هو حال الديانات الأخرى ، وذلك من خلال التزام هذه الأمة بنقل هذه الشريعة جيلاً بعد آخر ، وما تلا ذلك من جهود كبيرة تمثلت في العمل على صون هذه المنقولات وتوثيقها ، وكشف ما قد أضيف إليها أحياناً بفعل فاعل ، بقصد أو بغير قصد ، ولذا فلا تكاد تجد كتاباً من كتب الحديث الأصيلة إلا وقد اعتمدت الأسانيد لكل ما تضمنته من أحاديث ، بحيث يذكر من تولى رواية كل منها ، في كل أجيال الرواية المختلفة ، حتى عصر المصنف ذاته.

فالصحابي لابد أن يمثل جيل الصحابة ، وقد يجتمع معه آخر أحياناً ، وقد نمثل له بابن عمر ت ٧٤ هـ في بعض الأسانيد ، والتابعي كذلك في جيله ، وقد نمثل له بنافع ت، وكذا مالك ت ١٧٩ هـ فيمن بعدهم ، والشافعي ت ٢٠٤ هـ فيمن بعدهم ، ومن بعده أحمد ت ٢٤١ هـ وهكذا ... فنجد الحديث في مسند أحمد رحمه الله تعالى على هذا النحو ، وكذا بقية كتب الحديث المرجعية. وليس الأمر كذلك عند اليهود والنصارى ، فإن كتبهم ضاعت ، وأكثر مروياتهم عن أنبيائهم من المنقطعات والمعاضيل ، بحيث لم يعرف رواتها سنين طويلة (٨) .

كان من ثمار هذا التتبع للمرويات ورواتها في كل جيل ظهور ما يعرف بالمتواتر والمشهور والعزيز والغريب من أنواع علوم الحديث ، وهو ما ترتب عليه معرفة ما يقطع بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما كان منه اعتماداً على غلبة الظن المحفوفة بالقرائن الموصلة إلى ما يقرب من أدنى درجات اليقين في كثير من حالاته. والغرض من إثبات هذا التواجد ، في كل جيل هو ما يعقبه من عمليات البحث والتفتيش

---

(٨) ابن حزم. الفصل في الملل والنحل ٢/ – ٥ .

عن أحوال هؤلاء الرواة في الأجيال المختلفة ، لأن مدار القبول والرد للمرويات يقوم في أصله على مدى تمكن الرواة من شروط الأهلية للرواية الممثلة في العدالة والضبط، بمعنى أن فقدان واحد من تلك الأجيال يفوت الفرصة المتاحة لهذا التتبع ، وعندها يبقى الأمر قائماً على الحدس والتخمين ، وهذا لا مجال له في حسابات وقواعد المحدثين ، لأن هذا هو الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً.

لهذا حرص المحدثون على تأكيد اتصال هذه الأجيال ، اعتماداً على غلبة الظن في أقل أحواله عند استخدام عبارات التحمل المحتملة ،كما هو في الأسانيد المعنعنة وما شابهها ، وهذا ما ميّز كتاب الإمام البخاري ت ٢٥٦ هـ الموسوم بالجامع الصحيح على صحيح الإمام مسلم ت ٢٦١هـ وبقية كتب الحديث الأخرى ، حين كان ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه في تلك الأسانيد شرطاً لازما عند البخاري . . . وهذا فيما لم يستخدم الرواة فيه ألفاظ التحمل الصريحة في السماع كحدثنا وأخبرنا ، وهو ما يحرصون عليه أشد الحرص ، وهذا كله إذا كان الرواة عدولاً ضابطين ، وربما كان الراوي على خلاف ذلك ، وقد يدعى السماع ولا سماع ، وهنا تبرز المشكلة.

حاول المحدثون استقصاء كل السبل التي من شأنها أن تحسم هذه القضية ، بحيث يسهل من خلالها تأكيد أو نفي اتصال الأسانيد ، حتى تكون الأمور أكثر وضوحاً وأقرب منالاً ، وكان التاريخ جزء هذه العملية ، حيث وظف على نحو يسّر الوصول إلى هذه الغاية ، ومن خلال إجراءات حسابية لمراحل حياة كل من رواة الحديث ، يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - توقيت وتدوين ميلاد راوي الحديث :

وهذه المسألة ترتبط بمدى ما تتمتع به الأمة من وعي حضاري ، ولم يظهر هذا بشكل واضح إلا في العصور المتأخرة ، لارتباط ذلك بقواعد

تنظيمية استوجبت ذلك ، لكن هناك أموراً ذات قيمة شرعية جعلت إدراك المتقدمين لتحديد سن الولادة أمراً ضرورياً ، وخاصة عند أهل الحديث ، وكأنهم قد تفردوا بهذا ابتداء ، وخاصة أن الحامل لهم على كل ذلك اعتبارات علمية في الغالب .

ومن الاعتبارات الشرعية مثلاً ارتباط تقيد سن الولادة بما يعقبه من واجبات شرعية تجاه المولود مثلاً ، كذبح عقيقته ، وحلق شعره ، والتصدق بوزنه ذهباً يوم السابع من ميلاده ، وكذا فيما يخص مقدار التمام في الرضاعة ، وما إلى ذلك من مسائل مبسوطة في كتب أهل هذا الشأن .

كما أن للمسألة ارتباطا باعتبارات أخر ، كما هو الحال بالنسبة لأهل البيوتات المعروفة ، إما بالملك أو الثراء ، أو العلم ممن كان لهم في واقع المجتمع حضور واضح ، فإن هؤلاء عادة ما يحرصون على تدوين تاريخ مواليد أبنائهم ، إما وعياً منهم ، أو طمعاً في ديمومة ما هم عليه من سلطان ، أو مكانة علمية ، أو اجتماعية في مستقبل الأيام . على أن أكثر ما وجد من تقييد لولادات المحدثين كان بتعريف من الراوي ذاته ، والذي يظهر أن العناية بهذا الأمر كانت قديمة ، لكنها لم تبلغ ما بلغته فيما بعد من أهميته إلا في القرن الثامن ، حينما ظهر ذلك جليا في كتابات الحافظ الذهبي ت ٧٤٨ هـ وخاصة تاريخ الإسلام على نحو منظّم ابتداء من سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة ، حيث أخذ يذكر أسماء المواليد في كل سنة ، وهذا يعني أن كتب الرجال ، وتواريخ الرواة كانت أكثر من غيرها اهتماماً بهذا الأمر ، وربما بدئ بالترجمة بذكر سنة الولادة ، و ينهيها المترجم بذكر سنة الوفاة ، وهذا هو الأغلب في هذه الكتب ، كما هو الأمر في تاريخ بغداد مثلاً ، وربما جمع بينهما في موضع واحد من الترجمة (٩) .

ولذكر سنة الولادة عند المحدثين أهمية كبيرة ، حيث يعرف بذلك

(٩) روزنتال . علم التاريخ عند المسلمين ص ١٤٤ ، عواد . الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ٣٢٥ .

اتصال السند من انقطاعه ، وخاصة حين يدعى بعضهم سماع من لم يدركه ، فقد سأل الحاكم ت ٤٠٥ هـ محمد بن حاتم الكسّي عن مولده لما حدّث عن عبد بن حميد ، ت ٢٤٩هـ فقال : سنة ستين ومائتين . فقال الحاكم : هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة(١٠) . كذا ، وهو على ما ذكرت من وفاته - أعني ابن حميد - بعد موته بإحدى عشرة سنة ، وربما اختلف في وفاة ابن حميد ، فلم أتتبعه.

ومن ذلك ما ادعاه عبد الله بن إسحاق الكرماني -وهو متهم - من سماعه لمحمد ابن ابي يعقوب ، فسأله الحافظ أبو علي النيسابوري ت ٣٤٩ هـ عن مولده ، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين ، فقال له الحافظ : مات محمد ابن أبي يعقوب قبل أن تولد بتسع سنين فاعلمه(١١) .

وأهل الحديث يدرجون توقيت الولادة والوفاة وغيرهما تحت عنوان تواريخ الرواة، كواحد من علوم صنعتهم ، وهو علم نفيس ، قال الثوري ت ١٦١ هـ : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ . وقال حسان بن يزيد : لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ ، نقول للشيخ كم سنة ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه(١٢) .

ويبدو أن أهل الحديث لو تيسر لهم ضبط وتدوين ولادة كلّ من تولى الرواية ما ترددوا في ذلك ، لأن هذا الأمر قد شغل حيزاً لا بأس به من منهجهم في العمل على توثيق السنة، ولذلك وجدنا بعضهم يسأل بعضاً عن سني ولادة بعض الرواة ، ويدونون ما يسمعونه في ذلك عن شيوخهم ، وأكثر ما يكون ذلك في العادة في كتب السؤالات الخاصة بالرواة ، كسؤالات أبي داود السجستاني ت ٢٧٥ هـ من قبل الآجري ، وابن معين ت ٢٣٣ هـ من قبل بعض تلاميذه ، وكذا الدارقطني ت ٣٨٥ هـ ، فإن في هذه الكتب من ذلك كثير.

وقد يحرصون على تدوين مكان الولادة أيضاً ، ومن ذلك ما جاء في

---

(١٠) السيوطي . تدريب الراوي ٢/ ٣٤٩ .
(١١) الخطيب . الجامع لاخلاق الراوي ١/ ٢٠٠ .
(١٢) السيوطي . تدريب ٢/ ٣٥٠ .

قـول الآجري : سـمعت أبا داود – يعني السـجستاني – يقول : سفيان الثـوري ولـد بقـزوين ، وولـد إسـرائيل – يعني ابن يونس السـبـيـعي ت ١٦٢ هـ – بخـراسـان ، وولد سـوار – يعني ابن مـصـعب الهـمـداني – بسـجـستـان ، وولـد شـريك ت ١٧٧ هـ – يعني ابن عـبـد الله النخعي – ببخارى ، وعيسى بن يونس ت ١٨١ هـ بخراسان ، وولد الأعـمـش ت ١٤٨ هـ بأمة ، قـرية من طبرسـتـان ، وولد جرير ت١٨٨ هـ – يعني ابن عبد الحميد الضبي – في قرية من قرى الري[١٣].

كما استدرك العلماء على بعضهم في مسألة تحديد وقت الولادة الخاصة ببعض الرواة ، مع التنبيـه على خطأ البعض ، وهذا ظاهر في كـتـبـهم[١٤]، وربما اخـتلفـوا في تحـديد سن أحـدهم فـاضطروا إلى الترجيح[١٥]، ولم يكن ذلك منهم إلا لما يترتب على ذلك من بيان لوجه الحق ، وما ينبثق عنه من معارف.

وغـالـب ما يدون إنما يكـتب بذكـر السنة ، وربما كـان على نـحو أدق فيذكرون اليوم والليلة والشهر من العام الذي ولد فيه ، ولهم في ذلك طريقة في التوثيق ، وكيفية كتابة ذلك التاريخ ، ذكرها الصفدي ت في مقـدمة كتابه الوافي فقـال : تقـول للعـشرة ومـا دونهـا خلون ، وقالوا لما فوق العشرة خلت أو مضت ، وتقول من بعد العشرين: لتسع إن بقين، أو ثمـان إن بقين ، تأتي بلفظ الشك لاحتمال أن يكـون الشهر ناقصاً أو كـامـلاً[١٦] . ومـا قـاله الـصفـدي يصـدق عـادة في كل تـوقيت ، وذكـر رحمه الله في ذلك كلاماً آخر.

(١٣) الآخري . السؤالات ٣/ ١٦٠ – ١٦١ .
(١٤) انظر مثلاً لذلك ، الخطيب ، تاريخ بغداد ٩/ ٤١١ ، ١٠/ ٣٦٧ .
(١٥) انظر المصدر السابق ، ٣/ ٤٣٧ ، ٩/ ٤٢٠ .
(١٦) الصفدي . الوافي بالوفيات ١/ ٢٠ .

« خلاصة القول أن ذكر توقيت الولادة من أهم عناصر الترجمة في كتب التراجم ، وهذا في كتب المتأخرين أوضح منه عند المتقدمين ، ويغلب في ذلك تدوين ولادة المشهورين ، كما يظهر من صنيع الأكثر ، ومنهم الحافظ الذهبي الذي كان يقول في كتابه تاريخ الإسلام ، بعد ذكر السنة ، وولد فيها من الكبار ، أو المشاهير ، ثم يتولى ذكر قائمة بذلك[١٧] . وأكثر ما تظهر هذه العناية في كتب التراجم في جيل شيوخ المصنف ، أو شيوخ شيوخه ، كما هو في كثير من كتب معاجم الشيوخ ، نظراً لقرب العهد بهم ، ولم أقف على من حرص على التصنيف في الولادات بشكل مجرد ، وربما كان ابن زبر الربعي ت ٣٧٩ هـ هو أوّل من اعتنى بذلك في كتابه » تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم ،وإن كانت عنايته في الولادات لم تكن – كما هو الحال عليه في الوفيات[١٨] .

ب – توقيت سماع راوي الحديث من شيوخه ابتداء :

إن توقيت سماع الصغير من المسائل الهامة في هذا الاتجاه ، وقد اصطلح المحدثون على تسمية ما سمعه الصبي لخمس سنين سماعاً ، وما كان قبل ذلك حضوراً ، على أنهم كانوا يحرصون على التكبير في إسماع الصغير في أوّل زمان يصح فيه سماعه ، لما في ذلك من علو السند ، والحرص على اتصاله.

لكن ما هو أوّل زمن يصح فيه سماع الصغير ؟ هذا ما تباينت الأقوال فيه ، فمن قائل : إنه في سن خمس سنين ، بناء على ما جاء في قول محمود بن الربيع رضي الله عنه ت ٩٩هـ حين قال : عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهي ، وأنا ابن خمس سنين[١٩] ، وفي راوية انه ابن أربع سنين ، وقيل في المسألة غير ذلك »[٢٠] .

---

(١٧) عواد ، الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص ٣٢٥ .
(١٨) عواد . الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص ٣٢٥ .
(١٩) البخاري . الصحيح ، كتاب الرقاق ، باب العمل الذي يبتغي به وجه الله ٨/١٦١ .
(٢٠) ابن الصلاح ، المقدمة ٣١٤ ، ٣١٥ .

والظاهر أن اعتماد الخمس سنين هو ما استقر عليه عمل أهل الحديث من المتأخرين ، فيكتبون لابن خمس سنين فصاعداً سمع ، ولمن لم يبلغ ذلك حضر، أو أحضر[21] ، لكن الرأي الذي تطمئن إليه النفس ، وعليه أكثر المحدثين ما ذكره ابن الصلاح وغيره من أن الاعتبار في ذلك التمييز والضبط والفهم والقدرة على رد الجواب ، والناس في ذلك مختلفون ، فمنهم من يحصل له ذلك دون الخمس ، ومنهم من لا يحصل له وهو ابن خمسين[22] إذ ليس في حديث ابن الربيع ما يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يبلغ الخمس ، ولا الصحة فيمن كان ابن خمس ، ولم يميز تمييز ابن الربيع ، رضي الله عنه.

ويذكر أن بعض العلماء كان قد توقف في تحديث الصغير كابن المبارك ت ١٨١ هـ في آخرين ، فلم يقبلوا تحمله قبل البلوغ ، لكونه مظنة عدم الضبط ، وهو رأي للشافعية ،لكنه مرجوح بقبول جماهير المحدثين لرواية كثير من الأصحاب كالسبطين، وابن عباس ت ٦٨هـ ، وابن الزبير ت ٧٣ هـ وغيرهم رضي الله تعالى عنهم[23] . هذا إذا كان الأهل هم من يتولى الإسماع ، أو إحضار الصبي مجالس الحديث، لكن إن طلبه بنفسه فيستحبون له ذلك في سن العشرين ، حيث يكتمل الفهم، وهو مذهب الكوفيين ، وقيده أهل البصرة بالعشر ، وأهل الشام بالثلاثين[24] .

كما حرص المحدثون على ذكر وقت سماع الراوي من شيوخه في مراحل عمره المختلفة ، حيث يستدل به على ضبط الراوي ، كأن يقول : وهو أوّل شيء سمعته منه ، أو سمعت منه قبل أن يحدث ما حدث ، أو قبل أن يختلط[25] إضافة إلى ما سبق ذكره من كشف ادعاء السماع. كما دونوا وقت كتابة المبتدئ لحديثه ، ورأى كثيرون أن ذلك مثل من طلب الحديث بنفسه ، واستحسنوه بعد بلوغ العشرين ، والأولى عدم

---

(٢١) ابن الصلاح ، المقدمة ٣١٤ ، ٣١٥
(٢٢) ابن دقيق العيد . الاقتراح ٢٣٢
(٢٣) السخاوي ، فتح المغيث ٣/٦
(٢٤) المصدر السابق ٣/٨ .
(٢٥) المصدر السابق ٣/٢٨٣

تحديد سن لذلك ، فحيث تأهل الراوي جاز له ذلك صغيراً أم كبيراً ، طالما كان فهماً مدركاً ضابطاً لما يسمعه ، متقنا لما يكتبه(٢٦) .

جـ - توقيت الرحلة في طلب العلم :

توسعت رقعة الدولة الإسلامية في القرن الأوّل بشكل كبير ، ثم تتابعت الفتوح في القرون اللاحقة ، ورافق ذلك التوسع ازدهار العلوم على اختلاف فنونها ، وتبوأ الحديث مكانة رفيعة بين تلك العلوم ، فلم تخل منه مدينة إسلامية تقريباً، وإن كانت بعض المدن أكثر اهتماماً في ذلك من غيرها ، لكن نشاط المحدثين كان ملحوظاً في القرون الأربعة الأولى بوجه عام ، وخاصة في مجال الرواية ، والتصنيف في الحديث الذي كان في أوجه في القرن الثالث منها.

زاول المحدثون نشاطات كثيرة في سبيل صون السنة ، وكان منها الترحال بين بلدان العالم الإسلامي آنذاك ، حتى صارت الرحلة مما يميّز أهل الحديث دون بقية أصحاب العلوم الأخرى ، إلى حد أن الرحلة صارت وصفاً لازماً لطالب الحديث ، طلباً لعلو السند ، ولقاء الكبار ، وسماع حديث أهل بلد بعينه ، وجمع حديث حفاظه ، أي أن قدم السماع كان هدفاً في حد ذاته ، فكلما كان بالإمكان تحصيل هذه المطالب كان طالب الحديث يرى نفسه مضطراً إلى الذهاب إلى هذا البلد أو ذاك ، ومن قصرت به همته ، واكتفى بتحصيل حديث أهل بلده ، فلم يرحل ، كان المحدثون لا يرونه جديراً بالرواية ، حتى أن بعضهم كان لا يرى الرواية عنه كالإمام أحمد ت ٢٤١هـ ، وعدّ الحافظ ابن معين ت ٢٣٣هـ من كان كذلك ممن لا يؤنس الرشد منهم(٢٧) .

وعلى هذا فقد رحل المحدثون ابتداء من عصر الصحابة ، ثم كانت الرحلة أكثر إلحاحاً بعد توسع رقعة الإسلام ، وصارت من ضروريات طلب الحديث ، وصنفت في بيان أهميتها الكتب التي تناولت أدب الرحلة ، كاستئذان

---

(٢٦) المصدر السابق ٢/ ٤ .
(٢٧) الخطيب . الجامع لاخلاق الراوي ٢/ ٣٣٦ .

الوالدين ، والتماس الرفيق، والاستخارة في السفر ، واختيار الأنسب من الأيام ، وتوديع الإخوان والمعارف ، وما يقال عند الوداع ، وما يلزم من حسن معاشرة الرفيق وجميل الموافقة ، وما يلزم قوله عند الوصول وغير ذلك ، فضلاً عما دون في تلك الكتب من توثيق لرحلات من رحل على مر العصوز ، وكان للخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ في هذا الميدان قصب السبق في كتابه المعروف بالرحلة في طلب العلم ، إضافة إلى كم غير قليل من صفحات كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(٢٨) .

وللتمثيل فقط اذكر أن الإمام البخاري ت ٢٥٦ هـ قد استمرت رحلاته نحواً من ستة عشر عاماً قبل أن يعود إلى مسقط رأسه ، وكان أوّل ما رحل إلى الديار الحجازية مكة والمدينة ابتدأ ، وتردد عليها أكثر من مرة ، وكان أوّل دخوله إلى العراق سنة عشر ومائتين ، أي عندما كان عمره ثمانية عشر عاماً ، فدخل البصرة ، والكوفة ، واستقر فيها ، ثم ارتحل إلى مصر والشام ودخل حواضرها المختلفة ، وكان ذلك قبل سنة ثلاث عشرة ومائتين ، كما تنقل في بلاد المشرق ، فأتى خراسان وبلخ ومرو ونيسابور والري ... وغيرها كثير(٢٩) .

وهناك من عرف بكثرة الترحال حتى صار ذلك دينه كما هو حال الخطيب البغدادي ، فقد رصدت تحركاته في البلدان ، والشيوخ الذين سمع منهم بكل بلد ، ابتداء من قرى بغداد وما حولها إلى بلاد المشرق مروراً بالكوفة والبصرة ، فذهب إلى نيسابور ، وأسد أباد ، وهمدان وغيرها كحلوان ، هذا في رحلته الأولى ، وكانت له ثانية، فدخل فيها إضافة إلى ما سبق الدينور واصبهان ، وجرباذقان وغيرها . كما رحل إلى الشام ، ودخل مدنها ، وكذا الحجاز ، ثم عاد إلى بغداد بعد تطواف دام نحواً من أحد عشر عاماً ، وقد ذكر الدكتور أكرم العمري رصداً لرحلاته بمواقيتها في دراسته لمقدمه كتابه موارد الخطيب(٣٠) فلتنظر هناك .

---

(٢٨) المصدر السابق ٢/ ٣٤٢ - ٣٧٠ .
(٢٩) انظر . السبكي طبقات الشافعية ٢/ ٢١٦ - ٢١٨ ، والذهبي سير اعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٠ - ٤٠٦ ، وسزكين ، تاريخ التراث العربي ١/ ١/ ٢٠ ، وتاريخ بغداد ٢/ ١٠ وما بعدها .
(٣٠) العمري . موارد الخطيب البغدادي ٣٣ - ٤٧ .

ولا بأس من التذكير بأن بعض البلدان كان أهله أكثر اشتغالاً بالحديث ، وأكثر اتقاناً له من البعض الآخر ، وهذا جعل تلك البلدان قبلة للرحالين تبعاً لذلك ، ومما قاله الحافظ عبد الرحمن بن مهدي ت ١٩٨ هـ ، وهو من أهل الدراية حين سئل أي الحديث أصح ؟ قال : حديث أهل الحجاز ، قيل له ثم من ؟ قال حديث أهل البصرة ، ثم ذكر حديث أهل الكوفة ، فلما سألوه عن أهل الشام نفض يده. ذكر ذلك الخطيب وزاد : وللمصريين روايات مستقيمة ، إلا أنها ليست بالكثيرة (٣١) .

وفي ظل ما تقدّم فقد أرخ المحدثون سنة قدوم طالب الحديث للبلد ، وأرخوا وقت سماعه من أهله ، ولقائه إياهم ، وأكثر ما يلحظ ذلك في كتب التواريخ المحلية ، حيث حرص اكثر المصنفين لها على التمييز بين أهل تلك البلدان أصلاً ، ومن دخلها من غير أهلها ، وقد ينفع ذلك عند تشابه الأسماء أو اتحادها ، فيذكرون عادة وقت دخوله البلد ، وهذا واضح عند أبي العرب القيرواني ت ٣٣٣هـ مثلاً في كتابه طبقات علماء افريقية. ومثله ابو الشيخ الأصبهاني ت ٣٦٩هـ الذي اعتنى أيضاً بذكر عدد مرات الدخول للبلد و الخروج منها ، وربما ذكر البلد الذي توجه إليه ، وقد يتابعه إلى أن يحدد مكان ووقت موت صاحب الرحلة ، في مكانه من ترجمته. وفعل ذلك السهمي ت ٤٢٧ هـ في تاريخ جرجان ، والنسفي ت ٥٣٧ هـ في تاريخ سمرقند ، والقزويني في التدوين له (٣٢) .

ولا ريب أن في هذا الاهتمام ما ينفع في رصد تحركات طلبه العلم ، وبيان وجهاتهم ، وتطور الرحلة على مر الزمن ، فضلاً عما نحن بصدد الحديث عنه ، وهو ثبوت لقاء المرتحل وسماعه من أهل البلد القادم إليها ، وخاصة في حق من تقادم العهد بهم. ومن فوائد ذلك أيضاً كشف ما قد يتوهم صحته من ادعاء اللقاء وغيره، كالذي زعمه البعض من قول المأمون في حق الشافعي ت

---

(٣١) الخطيب ، الجامع لاخلاق الراوي ٢ / ٤٣٧ .

(٣٢) انظر . ابو العرب ، طبقات علماء افريقيه ص ٢١، ٢٣، ٢٤ ،٢٦، ٨٠، ٨١، ٨٣،١٢٥ . والنسفي في علماء سمرقند ص ٢٢، ٤٥،,٤٦ والقزويني ، التدوين ١ /٢٢٦ ، ,٢٢٩ والسهمي ، تاريخ جرجان ص ٦٤، ٦٥ ،٦٦ ٦٨،٧٠،,٧٤ أبو الشيخ ، تاريخ طبقات ١ / ٣١٥،٣٢٠،٣٦٢، ٤٣٢،٤٣٥،٤٥٢ .

٢٠٤هـ ، من أنه امتحنه في كل شيء فوجده كاملاً ، ولم يبق فيه إلا أن يسقيه من النبيذ ما يغلب عليه عقله ، فاستدعاه وسقاه فما تغير عقله ولازال عن حجته ... الخ ، فهذه القصة مختلفة أنكرها الحفاظ ، لأن من له أدنى معرفة برصد تحركات الشافعي يدرك بطلانها ، لأن الشافعي إنما دخل مصر على رأس المائتين ، والمأمون إذ ذاك بخراسان ، ثم مات الشافعي بمصر سنة دخل المأمون من خراسان إلى العراق ، وذلك سنة أربع ومائتين ، فما التقيا قط والمأمون خليفة ، على ما ذكره الحافظ ابن حجر (٣٣) .

وكالذي ذكره الصفدي عن ابن خلكان من أن إمام الحرمين وغيره قد قال بان الجنابي والحلاج وابن المقفع تواصوا على قلب الدول ، والعمل على إفساد المملكة ، فارتاد كل منهم قطراً ، فذهب الجنابي إلى الإحساء ، وتوغل ابن المقفع إلى أطراف بلاد الترك، وارتاد الحلاج بغداد ... الخ . قال ابن خلكان : وهذا لا يستقيم عند أرباب التواريخ ، لعدم اجتماع الثلاثة المذكورين في وقت واحد ... ثم ذكر ما يؤيد ذلك اعتماداً على اختلاف مواطن هؤلاء ، وعدم اللقيا مع إمكانيتها بالنسبة للحلاج والجنابي ، ووفاه كل ... وذكر غير ذلك(٣٤) .

د - توقيت سن التحديث :

مال أكثر أهل الحديث إلى جواز التبكير في تحمل الحديث على نحو ما ذكر سابقاً، لكنهم في ذات الوقت كانوا يميلون إلى تأخير سن الأداء ، وارتأوا أنه لا ينبغي لطالب الحديث أن يروي دون سن الأربعين ، ولم يستحسنوا منه ذلك صغيراً ، إذ الصغير معذور بجهلة ، ولا يُطمع بعمله ، وقد حدّد الحافظ الرامهرمزي ت ٣٦٠ هـ ذلك بسن الخمسين لأنها سن انتهاء الكهولة ، ومجتمع الرشد ، ولم ينكر علي من روى في سن الأربعين لأنها وقت الاستواء ، ومنتهى الكمال ، قياساً على البعثة ، حيث تتناهى العزيمة ، ويتوفر العقل ، ويجود الرأي (٣٥) .

---

(٣٣) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ١١ .
(٣٤) الصفدي . الوافي بالوفيات ١/ ٤٥ .
(٣٥) الخطيب . الجامع لأخلاق الراوي ١/٥٠٨ .

هذا في حق من لا تحتاج إلى علمه صغيراً ، فإن احتيج إليه حدّث وإن لم تكبر سنُّه ، لأن نشر العلم عند الحاجة إليه لازم ، وقد حدّث البخاري ت ٢٥٦ هـ وما في وجهه شعرة ، وكان حينها ابن سبع عشرة سنة ، وشيخه محمد بن بشار ت ٢٥٢هـ ابن ثماني عشرة ، وحدّث الخطيب ت ٤٦٣ هـ حين قدم البصرة وهو ابن عشرين ، وتحديداً سنة اثنتي عشرة وأربعمائة [٣٦] . والذي يستحسن في هذا أن التقدير يختلف باختلاف الزمان والمكان، فمتى وجدت الحاجة إلى التحديث حدّث وإن صغرت سنّه ، وكذا من وثق به ، واطمأن الناس له حدّث وإن لم يبلغ السن المشار إليه ، لأن الوقت والمكان الذي حدّث به المذكورين كان طافحاً بأئمة الحديث ورواته ، وكم من عالم بلغ أوج شهرته ، وطبقت شهرته الآفاق ولم يصل بعد إلى سن الأربعين فضلاً عن الخمسين[٣٧] .

هـ- توقيت سن الإمساك عن الرواية :

وهذا عادة إنما يكون في الوقت الذي يخشى فيه على الراوي من الهرم والخرف والتخليط ، والناس في هذا متفاوتون ، وضابط المسألة هو القدرة على ضبط الرواية ، فمتى حال دون ذلك حائل مما ذكر ، أو سواه كعمى ، لمن خشي أن يدخل عليه ما ليس من حديثه أمسك ، وإلا فلا .

وقد رأى بعضهم أن السن الذي يحسن بالمحدث ترك الرواية فيه هو سن الهرم ، وهو عنده سن الثمانين ، إذ الإنسان في هذا الوقت تضعف حاله، ويتغير فهمه ، وكأن الاستقراء يؤيد هذا في الغالب ، وإن وجد من حدّث بعد ذلك ، كأنس بن مالك رضي الله عنه ، وابنه مالك ت ١٧٩هـ في عدد غير قليل ممن وفقهم ، وصاحبتهم السلامة. وقد ذكر الإمام السخاوي ت ٩٠٢ هـ بعضاً من شيوخه الذين قاربوا المائة ، وكانوا على أحسن ما تكون الحافظة ، والقدرة على الاستحضار ، وذكر عن الحافظ

---

(٣٦) المصدر السابق ١/٥٠٧ - ٥٠٨ .
(٣٧) ابن دقيق العيد . الاقتراح ٢٤٥ .

الذهبي ت ٧٤٨هـ أنه أفرد كراسة فيمن تجاوز المائة من مثل هؤلاء[٣٨] . وعليه فالمسألة مرهونة بإمكانات الراوي ، ومدى توفيق الله له .

وتوقيت وفاة الراوي :

إن من ضروريات المعرفة عند المحدثين معرفة وفيات الرواة ، بل صار مبحثاً من مباحث علوم الحديث ، ويوسم عادة بتاريخ الرواة والوفيات ، وتشكل مادة الوفيات أغلب هذا الموضوع باستعراض أهمية معرفة وقت الوفاة ، وضرورة معرفة وفيات الأعيان ، والكتب المصنفة فيه ، وغير ذلك . وطريقتهم في تدوين ذلك في الغالب ذكر السنة ، ثم ذكر من مات فيها وهكذا حتى تنتهي القرون المشهورة بالرواية ، كالقرن الخامس مثلاً ، أو إلى عصر مؤلف الكتاب الذي يعالج فيه هذا الموضوع من كتب مصطلح الحديث ، فيقول مثلاً . وفي سنة خمسين ومائة ، مات الإمام المقلد أبو حنيفة النعمان ... وهكذا . وقد يقع في كلامهم فلان المتوفي ، بالكسر وهو بالفتح اكثر ، لكنه يجوز بالكسر أيضاً ، وأنت في ذلك بالخيار ، وموجه بالمستوفي لمدة حياته ، ويشهد له قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم** ﴾[٣٩] على قراءة في فتح الياء ، أي يستوفون آجالهم[٤٠] .

على أن كتب التراجم بوجه عام تحرص على ذكر سنة وفاة صاحب الترجمة ، وخاصة طبقة شيوخ المؤلف أو من فوقهم لقرب العهد بهم ، وحين لا يستطيع المترجم ذكر السنة يذكر ما يفيد تحديدها في فترة محدودة أو قريبة ما أمكن ، وجلهم تقريباً يفعلون ذلك ، كان يقال : بقي إلى أوّل عهد معاوية ت ٦٠ هـ ، أو توفي في خلافته ،

أو بقي إلى هذا الوقت ... وهكذا[٤١] .

وقد يختلف مصنفوا كتب التراجم في سنة وفاة أحدهم ، فيضطر

---

(٣٨) ابن الصلاح ، المقدمة ص ٤٢١ ، السخاوي ، فتح المغيث ٢ / ٢٨٥ – ٢٨٧ .
(٣٩) البقرة آية ٢٣٤ .
(٤٠) السخاوي . فتح المغيث ٣ / ٣١٣ .
(٤١) العمري . موارد الخطيب ١١٨ ، عواد . الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ٢٩٣ – ٢٩٤ .

المصنف عندها لذكر أقوال المؤرخين من دون إغفال لبعضها إلا ما شذ ، وربما ذكره لبيان فساده ، وربما رجح بعضها بسبب أو آخر ، وممن اشتهر بكبير درايته في ذلك الإمام البخاري ، وله في ذلك كتب من أهمها التاريخ الكبير ، ويقع في مجلدات ثمان ، والتاريخ الصغير الذي حظيت فيه الوفاة بكل الاهتمام ، حيث كان يذكر فيه كل من مات من المعروفين في كل عقد من الزمن إلى سنة مائتين وخمسين وما بعدها . ويقع في مجلدة متوسطة الحجم.

وممن اختلف في وفاته من المشهورين مثلاً ابن المسيب رحمه الله ، فقول : إنها في سنة أربع وتسعين ، وقيل ثلاث وتسعين ، وقيل إحدى وتسعين ، وقيل اثنتين وتسعين ، وقيل تسع وثمانين ، ولكل قول أصحابه من أهل الدراية . قال أبو عبد الله الحاكم ت ٤٠٥ وهو يعقب على ذلك : [فأما أئمة الحديث فأكثرهم على أنه توفي سنة خمس ومائة](٤٢) . بمعنى أنه رجح قول الأكثر على اعتبار أن النفس تطمئن له أكثر من غيره ، حيث لا مرجح سواه. وكأن مثل هذا الاختلاف – وهو كثير– هو الذي حمل كثيرين ممن صنفوا في التراجم على اعتماد الطبقات كأساس لتنظيم مادة كتابه، لما في ذلك من التوسع والمرونة ، وعدم المجازفة في توريخ المعلومات(٤٣) وقد لا يتيسر معرفة تاريخ الوفاة أحياناً فيضطر معها المصنف إلى أن يقول أحياناً : ذكر من لم أعرف تاريخ مولده من هذه الطبقة ، كتبتهم على التقريب ، أو ربما ذكر عناوين مشابهة ،كما هو صنيع الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام ، والعبارة السابقة عبارته(٤٤) وقد ذكر رحمه الله تعالى أن المتأخرين كانوا اكثر عناية من المتقدمين بضبط تواريخ الوفاة ، ولهذا جهلت وفيات خلق من أعيان القدماء حتى عهد الشافعي رحمه الله ، وحفظت وفيات خلق من المجهولين كما هي عبارته، أي بالنسبة إلى معرفة المتأخرين بهم(٤٥) .

---

(٤٢) الذهبي ، تاريخ الإسلام ٤ / ٧ .
(٤٣) عواد . الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص ٢٩٥ .
(٤٤) المصدر السابق ٢٩٩ .
(٤٥) الذهبي . تاريخ الإسلام ١ /٣ – ٨ .

وأما كتب الوفيات فقد هدفت إلى العناية بسنة الوفاة ، وتقييدها على نحو دقيق ما أمكن ذلك ، إَضافة إلى إضافات علمية أخرى ، وقد ترتب الأسماء فيها على حروف المعجم ، أو الحوليات ، – وهذا الأغلب – من تلك الكتب ، كتاب الوفيات لابن قانع ت ٣٥١ هـ ، وآخر مثله لابن زبر الربعي ت ٣٧٩هـ وابن مندة ت ٤٧٠هـ.

وتبدو أهمية معرفة الوفيات في تأكيد أو نفي لقاء الرواة بعضهم بعضاً ، وما يترتب على ذلك من ثبوت اتصال الأسانيد وانقطاعها ، كما تفيد في التمييز بين الأسماء المتفقة والمفترقة ، والمؤتلفة والمختلفة ، وهما علمان جليلان من علوم الحديث دراية ، فضلاً عما في ذلك من سبل الكشف عن مدعي السماع والرواية.

نتائج يحسن التذكير بها :

انصب الحديث كما ترى على أثر توقيت المحدثين لسني الولادة والوفاة ، وما بينهما من أحداث وتحولات علمية أخرى خاصة بالرواة ، والأثر المترتب على كل ذلك من نواح علمية بحتة غرضها في النهاية توكيد توفر شرط الاتصال باعتباره من ضروريات قبول الحديث ، إذ بدونه يحكم على الرواية بالضعف ، وترك العمل بمقتضاها في النهاية ، كما هو مذهب جمهرة أهل الحديث.

ولأهل الحديث تفصيل لطيف في بيان أنواع الضعيف بسبب عدم الاتصال ، ولم يجعلوا كل مظاهر السقط في السند على نحو واحد ، بل جعلوا لكل مظهر منها ما يخصه من التسمية والحكم ، لأن مظاهر السقط هذه لا تستوي شكلاً ولا مضموناً ، إضافة إلى اختلافها من حيث الدوافع أحياناً ... ولذلك ظهرت عندهم مسميات لبعض أنواع علوم الحديث ، كالمرسل بأنواعه ، الظاهر ، والخفي ، ومرسل الصحابي . والتدليس بأنواعه ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق ، ولكل وصفه ، ومصطلحاته ، وحكمه ، وإن اشتركت كلها في مطلق الضعف ، لكن

بعضها أبلغ في الضعف من بعض ، باستثناء مرسل الصحابي ، فانه صحيح ، لأن الجهالة بالصحابي لا تضر ، إذ توفرت في الحديث بقية شروط الصحة الأخرى.

و هناك ثمة نتائج علمية هامة أخرى أمكن رصدها ، والتعريف بها ، وهي على درجة بالغة من الدقة ، يحسن بكل طالب علم أن يتفهمها ، ويدرك مراميها ، وهي أيضاً أكثر تنوعاً وسعة ، بحيث يصعب الحديث عن كل منها ، لكني آثرت مع ذلك الإشارة إليها تذكيراً بأهميتهما وعلاقتها بما نحن بصدد الحديث فيه.

إن مما ترتب على ذلك أيضاً ظهور ما يعرف بعلم طبقات الرواة ، وهو علم له ارتباط وثيق بتاريخ الرواة ، ويقوم على إدراج الرواة المتقاربين في السن ، واشتركوا في الجملة بالرواية عن جمع من الشيوخ بعينهم في طبقة واحدة ، وهكذا دواليك ، وإن كان في هذه الطبقات من التداخل ما لا يمكن تجاهله ، لكن ذلك هو ضابط الطبقات في العادة(٤٦).

ومما ترتب على ذلك أيضاً ظهور ما يعرف بعلم السابق واللاحق ، وهو فن لطيف ، هدفه معرفة من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما ، ومن فوائده ، ثبوت علو السند واتصاله ، بحيث لا يظن أنه سقط واحد من رواته ، فقد روى البخاري وقد مات سنة ٢٥٦ هـ ، وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف ، وقد مات سنة ٣٩٥هـ ، أو التي قبلها ، عن محمد بن إسحاق السراج ت ٣١٣ هـ –وولد سنة ٢١٩ هـ– فالمدة بين البخاري والخفاف نحو من سبع وثلاثين ومائة سنة تقريبا ، فلولا توقيت مده السماع لكل منهما، لكان من المستبعد تصور اتصال السند بين الخفاف والسراج بالنظر إلى توقيت

---

(٤٦) ابن الصلاح . المقدمة ٦٦٥ .

وفاة كل منهما[٤٧]. وقد صنف الخطيب البغدادي في ذلك مجلداً كبيراً، وهو مطبوع.

كما ترتب عليه أيضاً معرفة ما سبق ذكره من علو السند، وما يخالفه من النزول، ومن عرف بذلك من رواة الحديث، وهو علم قائم بذاته، وقد كان علو السند مطلب حمل الرواة على الرحلة في سبيل تحقيقه، وربما كان الدافع للإسقاط في السند، كما هو في التدليس بقصد إيهام هذا العلو. كما ترتب على ذلك معرفة علوم أخر، كمعرفة المخضرمين، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الأقران، وغيرها من فنون علم الحديث دراية، وكلها غنية عن التعريف بها.

---

(٤٧) السيوطي، تدريب الراوي ٢/٢٦.

أهمية التاريخ في مجال البحث عن أهليـــة الرواة

كان رواة الحديث ميداناً لمحاور بحث كثيرة قام بها كبار المحدثين ، اقتضت في النهاية التمييز بين من يُقبل حديثه لتوفر أهليته للرواية ، ومن لا يقبل لفقدان تلك الأهلية، ومدار الأهلية تلك يقوم على توفر كل من العدالة والضبط كشرطين لازمين لا سبيل إلى التفريط بواحد منهما ، لكن ما دور التاريخ في ثبوت هذين الشرطين في الراوي ، أو نفيهما عنه؟ .

فيما سبق ذكره ما يؤكد مدى عناية كبار المحدثين برواة الحديث ، وبالغ التتبع لهم ، لأن الراوي حين اختار هذا الاتجاه جعل من نفسه موضعاً لاهتمام الآخرين ، إذ أخذ على عاتقه حمل جزء من أمانة التبليغ ، فاقتضت المصلحة العامة ، وما فيها من ضوابط الاحتياط هذا التتبع ، على نحو لا نظير في دراسات الآخرين ، أي من حيث الدقة والشمول والغرض ، في مراحل العمر المختلفة.

التاريخ والعدالة :

أحسب أن فيما ذكر ما يؤكد أهمية التأريخ في مجال الكشف عن عدالة بعض الرواة، واكثر ما يكون ذلك في مجال النفي لها ، وخاصة في مجال الكشف عن الكذب الذي يعد من أهم مظاهر اختلال العدالة ، فقد كشف التاريخ أن رواة قد حدثوا عن آخرين ما سمعوا منهم ، وكان التاريخ بمثابة السلاح الذي مكن النقاد من كشف ذلك الزعم ، بل صار واحداً من معايير الكشف عن صدق أو كذب الرواة ، حتى قال حفص بن غياث ت ١٩٤ هـ : [إذا اتهمتم الشيخ فما سبوه

بالسنين](٤٨). ومن ذلك ما زعمه سهيل بن ذكوان من لقياه لعائشة ت ٥٨ هـ ، رضي الله عنها بواسط ، مع أن موتها كان قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بزمن (٤٩) وجاء في مقدمة الإمام مسلم ت ٢٦١هـ أن المعلى بن عرفان قال : حدثنا أبو وائل ، قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين. قال أبو نعيم – الفضل بن دُكين ت ٢١٨هـ ، حاكى الرواية عن المعلى : أتراه بعث بعد الموت ؟ لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين، قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين ، وصفين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين(٥٠) .

وأهل الحديث يفرقون بين من كذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا يسمونه كذاباً، ومن كذب في حديثه بين الناس ، فهذا هو المتهم بالكذب عندهم ، والأول حديثه موضوع ، أو لا أصل له، وثانيها هو صاحب الحديث المتروك .

ب – التاريخ والضبط :

وفي مجال الضبط أيضاً وظّف المحدثون التاريخ لبيان مدى تمكن الراوي من ضبطه لمروياته ، فإذا قال مثلاً : وهو أوّل شيء سمعته من فلان ، أو آخر ما سمعته منه ، أو كان ذلك يوم كذا في سنة كذا ، أو قبل اختلاطه ، أو رأيته قبل أن يبدأ بالتحديث وما شابه ذلك ، فهذا يدل على مدى عنايته وإتقانه لما يرويه، ومن هذا القبيل نصوص كثيرة دلت على ضبط الأصحاب الكرام كقولهم : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا يوم كذا ، أو غزوه كذا ، وأكثر ما يكون ذلك خاص بتواريخ المتون ،

---

(٤٨) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ٩ .

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) مسلم ، مقدمة الصحيح . ١/ ٢٠ .

وتتابع الناس في تأريخ مروياتهم حيث دعت إلى ذلك حاجة(٥١) .

ومن أظهر الصور التي استخدم العلماء فيها التاريخ في مجال ضبط الرواة هو رصدهم لإمكانات الرواة في مراحل العمر المختلفة ، وهو ما مكنهم من كشف بعض مظاهر الخلل عندهم ،كما هو الحال بالنسبة لمن تغير أو اختلط ، حيث يعتري كثيراً من الرواة تغير في العقل ، وعدم انتظام في الأقوال والأفعال – شأن غيرهم من بني البشر – إما لكبر سن، حيث يختلط العقل ، وإما لأمر عارض كذهاب بصر ، أو لمصيبة ألمت به، وقد يصل به الحال إلى أن يكون في أرذل العمر، فلا يعلم من بعد علمٍ شيئاً، و مثل هذا لا يعي ما يقول ، فضلاً عن ضبط ما يرويه من الحديث ، وربما أدخل على حديثه ما ليس منه فحدث به ، فهذا وإن جرى عليه من الأجر إن شاء الله ما كان يجري أيام صحته كما يقول ابن عباس رضي الله عنه ، لكن مثله ينبغي له الإمساك عن الرواية ، كما يلزم غيره عدم الاشتغال بحديثه ، والرواية عنه(٥٢) .

ولهذا فقد اعتنى نقاد الرواة بالمختلطين ، وصنفوا فيهم كتباً مفردة ، كالحازمي، والبرهان الحلبي ت ٨٤١هـ ، ولعل من أجودها إن لم يكن كذلك كتاب الحافظ العلائي ت ٧٦١هـ في الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات ، وهو مطبوع معروف .

إن توقيت سنة الاختلاط كان من مهمات تلك الكتب وغيرها من كتب التراجم، فيذكرون عادة من اختلط ، وتاريخ اختلاطه ، ومن روى عنه قبل وبعد الاختلاط ، إذ لكل حكمه ، فتقبل عادة روايته ورواية من روى عنه من تلاميذه قبل الاختلاط لا بعده، ولا تسرب إليه أدنى شك ، باستثناء بعض كبار الرواة في حق بعض من أصيب

---

(٥١) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ص ١٣ .
(٥٢) الخطيب . الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٤٧٤ – ٤٧٥ .

بالاختلاط ، لمعرفة هؤلاء التلامذة بصواب حديث شيوخهم من غيره ، لطول ملازمة ، ومزيد عناية(٥٣) .

وللتمثيل أسوق بعض من قيد النقاد وقت اختلاطه كسعيد ابن أبي عروبة ت ١٥٦ هـ ، وكان ذلك سنة اثنتين وأربعين ومائه . وصالح بن نبهان ، وكان قد تغير سنة خمس وعشرين ومائة . وسفيان بن عيينة ت ١٩٨هـ ، واختلط سنة سبع وتسعين ومائه ، أي قبل موته بسنة واحدة . وربما وقتوا ذلك بحدث معروف لا يختلف فيه عادة ، كقولهم في وقت اختلاط سعيد بن إياس الجريري ت ١٤٤هـ : أنكر أيام الطاعون ، وحدّد ابن حبان ت ٣٥٤ هـ ذلك قبل موته بثلاث سنين . وسعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وكانت سنة اثنتين وأربعين ومائه(٥٤) ، وغير ذلك كثير ، ونظرة عاجلة في كتب الثقات تدل على مدى العناية بهذا الأمر ، وشدة التتبع له .

ومما يمكن إلحاقه باجتماع العدالة والضبط معاً ، وما يربطهما بالتاريخ ما رآه بعض العلماء من أن الإنسان يكون في أحسن أحواله عدالة وضبطاً حين يبلغ الأربعين ، وقد تقدم أن بعضهم كان يستحسن هذا السن في الرواية ، كما رأى آخرون أن شرط التدريس في بعض المدارس الموقوفة بلوغ هذا السن، مع أن هذا الأمر فيه ما فيه ، ولهذا لما استشعر يحيى بن أكثم هذا المعنى وقد ولي القضاء ، إذ سأله أحدهم عن سنه – وكان ابن عشرين – قال : أنا أكبر من عتاب بن أسيد حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة (٥٥) . لكن مع ذلك يبقى لتحديد هذا القدر من السن لتولى مثل هذه المهام ، والمصالح العليا وجاهته ، وبالتالي فإن توقيت السن واكتماله عند حد معين يمثل حاجة أو ضرورة عند من رآه ، فصار بذلك معياراً له ضوابطه .

---

(٥٣) السيوطي . تدريب الرواي ٢/ ٣٧٢ ، السخاوي . فتح المغيث ٣/ ٥٠ .
(٥٤) ابن الصلاح . المقدمة ٦٦٠ – ٦٦٤ ، السخاوي فتح المغيث ٣/ ٣٣٣ .
(٥٥) السخاوي . الاعلان بالتوبيخ ١٢ .

التاريخ ومجال توظيفه في خدمة متون الأحاديث

من المفيد أن أشير إلى أن مظاهر تدوين وقت الخبر قد اختلفت في استعمالات أهل الحديث ورواته ، وأكثر ما يحرصون عليه ذكر الخبر في يومه من شهره وسنته ، وربما اقتصروا على ذكر السنة ، وخاصة حين لا يجدون من لوازم الدقة في ضبط الوقت ما يدل عليه تحديداً ، وربما قالوا : أوّل ما كان كذا أو قبل كذا ، أو بعده – أي حدث هام – أو كان آخر الأمرين كذا . . . ومظاهر التوقيت الأخيرة هذه أكثر ما لوحظ استخدامها في ميدان توقيت المتون ، وخاصة في مجال البحث عن الأحكام الشرعية من أدلتها ، باعتبار الحديث واحداً منها . وهنا يمكن تناول مسألتين هما ، مسألة النسخ ، والتدرج في الأحكام الشرعية، والأخرى دور التاريخ في مجال توثيق النصوص والترجيح فيما بينها .

أ – أما النسخ فله شواهد كثيرة منها على سبيل المثال ما رواه جابر ت ٧٨هـ رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نستقبل القبلة ببول ، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها » (٥٦) . وعنه أيضاً حديث : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار »(٥٧) . ومنه حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر » (٥٨) . وكذا حديث : « كان من آخر كلامه صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته : (اتقوا الله ، والوصية بملك اليمين »(٥٩) .

(٥٦) ابو داود ، السنن . كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة ١ /٣ .
(٥٧) ابو داود ، السنن . كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مسته النار ١ /٤٨ .
(٥٨) متفق عليه .
(٥٩) البخاري . الصحيح . كتاب المغازي ، باب غزوة خبير ٥ /٢٨٢ .

وتأتي أهمية توريخ المتون تأكيداً لجملة حقائق علمية وشرعية ، مثل قضية التدرج في الأحكام الشرعية ، وقضية النسخ ، وهما مسألتان بالغتا الأهمية لاعتبارات كثيرة ، إذ لا يعرف مثلاً المتقدم من المتأخر إلا بالتوقيت ، وبذلك يعرف ابتداء مشروعية الشيء ، أو خلو الزمان منه قبل ذلك إما لعدم الحاجة إليه ، أو لأنه لم يطلب العلم به قبل ذلك ، أو لأن هناك حكماً سابقاً ارتفع بهذا اللاحق(٦٠) . ومن هنا كانت العناية بالنسخ من حيث تعريفه ، وإمكانية وقوعه ، وما يستدل به على معرفة ما تقدم مما تأخر ، فكانت إسهامات التاريخ في ذلك واضحة . على أنه لايلزم من وجود حكم لاحق لآخر سابق وجود النسخ اضطراداً ، بل ربما اقتضى الأمر التخيير كما هو مبسوط في موضعه من كتب الأصول.

ب – وأما المسألة الأخرى ، فإن توقيت المحدثين لأحوال الرواة والمرويات ماض وحاضراً ، وما قد يطرأ في مستقبل الأيام قد أسهم بشكل واضح في توثيق السنة ، من خلال إسهاماته في تكوين علوم ساعدت على تحقيق هذا الغرض ، ولو بشكل غير مباشر. لكنه في الوقت ذاته أسهم بشكل مباشر في كشف زيف وتزوير بعض النصوص التي ربما وضعت على لسان الشارع بهدف تحقيق أغراض شخصية أو ما إلى ذلك من دوافع الاختلاق.

زعم اليهود في عهد القائم بأمر الله أنهم يملكون كتاباً كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأمر فيه بإسقاط الجزية عن يهود خيبر ، وهو مكتوب بخط علي ، وبشهادة معاوية ، وسعد بن معاذ رضي الله عنهم ، فعرض الكتاب على وزير القائم على بن الحسين ، سنة سبع وأربعين

---

(٦٠) البلقني ، محاسن الاصطلاح ٧١٤ .

وأربعمائة ، فأرسل به إلى كبير المحدثين في عصره ، الخطيب البغدادي فتأمله ثم قال : هذا مزور ، واستدل على ذلك بتوقيت موت سعد بن معاذ ، الذي مات قبل خيبر ، وكانت سنة سبع ، وتوقيت إسلام معاوية الذي كان عام الفتح أي بعد خيبر ، ولم يجز القائم لليهود ما كتبوه لثبوت بطلانه . وصنّف في بيان ذلك جزءاً كتب عليه أئمة هذا الشأن في عصره(٦١) .

ومما يحسن ذكره أن المحدثين قد اعتمدوا التوقيت أيضاً في باب ترجيح بعض النصوص النبوية على البعض الآخر عند الاختلاف ، فرجحوا حديث من لم يتحمل إلا بعد البلوغ على من تحمل قبله ، لاحتمال أن يكون المرجوح مما تحمله راويه قبل البلوغ ، وهو حينئذ أقل أهلية للضبط مقارنة بما هو بعده. ورجحوا حديثاً على آخر بوقت الورود له ، فقدموا المدني على المكي ، كما قدموا الحديث المتضمن للتغليظ على المتضمن للتخفيف ، على اعتبار أن الإسلام بداية كان يميل إلى التخفيف ، وقدموا ما تحمله الراوي بعد إسلامه على تحمله قبل ذلك ، لأنه أظهر تأخراً ، ورجحوا الحديث غير المؤرخ على المؤرخ بتاريخ متقدم ، أو المؤرخ بما يقارب وفاته صلى الله عليه وسلم على غير المؤرخ ... وقد ذكر العلماء من مسوغات الترجيح كماً غير قليل ، هذا هو بعضه(٦٢) . مما يخص ما نحن فيه.

---

(٦١) السخاوي ، الاعلان بالتوبيخ ص ١٠ – ١١ .
(٦٢) السيوطي . تدريب الراوي ٢ / ٢٠٠ وما بعدها .

الخاتمـــة

لاشك أن فوائد التأريخ لأحوال الرواة وغيرها من النفع ما يصعب حصره ، وماذكرته قليل من كثير ، وكان الغرض منه بيان أهمية التاريخ في مجال الدراسات الحديثية ، وخاصة أن علماء الحديث قد تناولوا هذا الموضوع على نحو فيه عجلة ، ومن دون تفصيل ، تركز الكلام فيه على وفيات المشهورين من أعيان المحدثين ، وأئمة المذاهب ، مع ذكر سريع لفائدة ذلك ، وغالباً لايجاوزون في ذلك ثلاث صفحات، ومن أكثر العلماء تناولاً لهذا الموضوع الحافظ السخاوي ت ٩٠٢ هـ في فتح المغيث، وتناول جملة عناصر ، منها بعض فوائد التاريخ في إشارات سريعة ، وفي مواضع متفرقة مع أنه استغرق في بحث هذا العنوان نحواً من ثلاث وثلاثين صفحة ، كان منها سبع وعشرون في ذكر وفيات بعض الأعيان ، وكان آخرهم ابن عبد البر ت ٤٦٣هـ ، معتمداً في ذلك على ما ذكره ابن الصلاح ت ٦٤٣هـ في المقدمة ، وتناول في باقي الصفحات التاريخ وأهميته ، ومبدأ التاريخ الهجري ، اضافة إلى فوائد حديثية أخرى ، وهو بذلك رحمه الله قد فتح الباب لتناول ماقد تناولته فجزاه الله خير الجزاء.

والحق أن التوقيت للأحوال بهذا المعنى هو جزء علم الحديث ، وأحد فنونه ، وهو عظيم النفع ، كبير الأثر ، وقد سلف بيان ذلك في ثنايا هذا البحث ، ولو لم يكن من أثره إلا أن يعرف به الناسخ من المنسوخ ، والكشف عن الكذابين ، والتأكد من ضبط الرواة لكان ذلك كافياً ، راجياً منه سبحانه أن أكون قد وفقت فيما تناولت ، والله ولي التوفيق.

جـريدة المصـادر والمراجع

* القرآن الكريم.

* الآجري. محمد بن علي بن عثمان ، سؤالاته لأبي داود السجستاني . تحقيق محمد العمري. طبع الجامعة الاسلامية بالمدينة ,١٩٨٣

* البخـاري: محـمد بن اسمـاعيل الجعـفي ت ٢٥٦هـ . الجامع الصـحيح .الطبـعة السلفية، بترتيب محمد فواد عبد الباقي.

* البلقـيني: ابو حـفص عمـر بن رسـلان الكناني المصـري الشافـعي ت ٨٠٥ هـ . محاسن الاصطلاح ، بهـامش مقدمة ابن الصلاح . تحـقيق د. بنت الشاطيء . دار المعارف

* ابن حزم : ابو محمـد علي بن حزم الاندلسي الظاهري ت ٤٥٦هـ . الفصل في الملل والنحل . مكتبة المثنى ، بغداد.

* الخطيب: أبوبكر احـمد بن علي بن ثابت البـغدادي ت ٤٥٦هـ . تاريخ بغـداد. طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد الدكن. والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق د. مـحمد عجاج الخطيب. طبع مؤسسـة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ

* ابو داود: سليمان بـن الأشعث السجسـتاني ت ٢٧٥هـ السـنن ، مراجعة مـحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية.

* ابن دقيق العيد : ابو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد ، ت ٧٠٢ هـ . الاقتراح في بيان الاصطلاح . تحقيق د. عامر حسن صبري ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

* الذهبي : ابو عبد اللـه محمد بن أحمـد التركماني ت٧٤٨هـ سيـر أعلام النبلاء ، تحقـيق مجمـوعة من العلمـاء ، طبع مؤسسـة الرسالة . الطبـعة الأولى. وتاريخ الاسلام. تحقـيق محمـد محمود حـمدان . دار الكتاب اللبناني والمصري. الطـبعة الأولى ١٤٠٥هـ

* روزنتال: فـرانز روزنتال ، علم التـاريخ عند المسلمين . ترجـمة د. أحمـد العلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ,١٩٨٣

* السبكي : أبو نصر عـبد الوهاب بن علي ت ٧٥٦هـ طبقات الشافعـية ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ، القاهرة ١٩٦٤ م .

* السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن المصري ، ت ٩٠٢ هـ . الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ دار الكتاب العربي ، بيروت ,١٩٧٩ فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، تحقيق محمد عبد الرحمن عثمان. المكتبة السلفية المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

* السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ . تدريب الراوي . تحقيق عبد الوهاب عبد الطيف . دار الكتب الحديثة . القاهرة ١٩٦٦م.

* أبو الشيخ: ابو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأنصاري ت ٣٦٩ هـ طبقات المحدثين باصبهان . تحقيق د. عبد الغفور البلوشي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

* الصفدي ، صلاح الدين خليل أبيك ، الوافي بالوفيات. بعناية هلموت ريتر دار نشر فرانز شتايز بقبسبادن ١٩٦٢م.

* ابن الصلاح ، تقي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى الشافعي ت٦٤٣هـ . المقدمة . تحقيق د. بنت الشاطيء . دار المعارف.

* ابو العرب : محمد بن أحمد التميمي القيرواني ت ٣٣٣هـ . طبقات علماء افريقيه دار الكتاب اللبناني ،بيروت.

* العُمري : أكرم ضياء العمري ، موارد الخطيب البغدادي . دار طيبة . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

* عواد. بشار عواد معروف. الذهبي ومنهجه في تاريخ الاسلام. طبعة الحلبي، مصر، ١٩٧٦م.

* القزويني : عبد الكريم بن محد الرافعي ، التدوين في تاريخ قزوين . تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٨٧م.

* مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١ هـ. الجامع الصحيح. منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت.

* النسفي: نجم الدين عمر بن محمد النسفي ت ٥٣٧هـ . القند في تاريخ سمرقند بعناية نظر الله الفريابي . مكتبة الكوثر ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٩٩١م.